

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر

The Role of Fiscal Policy in Achieving Financial Sustainability in Egypt

رسالة مقدمة من الباحث

على السيد على الحارون

للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح محمد حسين

أستاذ الاقتصاد _ معهد التخطيط القومي

دكتورة/ أمل زكريا عامر

مدرس الاقتصاد _ معهد التخطيط القومي

القاهرة

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي

إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية
باللغة العربية

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي

فى مصر

The Role of Fiscal Policy in Achieving Financial Sustainability in Egypt

إجازة الرسالة من قبل لجنة التحكيم:

الاستاذ الدكتور : محمود محمد عبدالحى صلاح
استاذ متفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية
معهد التخطيط القومي
(رئيساً ومحكماً)

الاستاذ الدكتور: عبد الفتاح محمد حسين
استاذ متفرغ بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط
وإدارة المشروعات
معهد التخطيط القومي
(مُشرفاً)

الاستاذ الدكتور: صلاح وهيب عبد الغنى
أستاذ الاقتصاد – عميد المعهد العالي للدراسات
الادارية والتعاونية (سابقاً)
(عضواً)

الدكتورة : أمل زكريا عامر
المدرس بمركز التنمية الحضرية
معهد التخطيط القومي
(مُشرفاً مساعداً)

أجيزت الرسالة بتاريخ ١٦ / ١١ / ٢٠١٥

موافقة لجنة الدراسات العليا:

موافقة إدارة المعهد:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ
آيَاتٌ مُنْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ
مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ
زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ
الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ
إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ
آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ
إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ

صدق الله العظيم

آل عمران آية ٧

شكر وتقدير

الحمد لله يا من ذكره شرف الذاكرين، يا من شكره فوز الشاكرين، يا من حمده عز الحامدين، يا من طاعته نجاة للطائعين، يا من بابه مفتوح للطالبين، يا من سبيله واضح للقاصدين، يا من آياته برهان للناظرين، يا من كتابه تذكرة للمُتقين، يا من رزقه للمطيعين والعاصيين، يا من رحمته قريبة من المحسنين، وأشهد أن لا إله إلا الله سبحانه يُفضل من يشاء على من يشاء، ويختص برحمته من يشاء، يُعز من يشاء ويُذل من يشاء وهو ذو الفضل العظيم، وأشهد أن سيدنا محمداً رسولاً وصفه من خلقه وحببه وأكرم الخلق عليه، وأعلمهم به وأشهدهم له خشية، الذي صنع الأبطال وربى الرجال فكانوا خير أمة أخرجت للناس.. فالحمد لله رب العالمين. أما بعد؛

لا يملك الباحث إلا أن يتوجه بالحمد لله سبحانه وتعالى الذي منحه الصبر والمُثابرة علي إتمام هذا البحث، ويتقدم بجزيل الشكر والتقدير **للاستاذ الدكتور المرحوم/ السيد عبد العزيز دُحيه**، لما قدمه لي قبل رحيله من العون وتقديم النصح والإرشاد منذ مرحلة إعداد مشروع الرسالة وحتى تسجيلها وإتمام الأجزاء الأولى من الرسالة، إلا أن مشيئة الله لم تمهله ليرى باقي المجهود متمنياً له الرحمة والمغفرة وأدعو الله أن يكون هذا العمل في ميزان حسناته.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أستاذي **الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح محمد حسين** المُشرف على الرسالة، لما قدمه لي من فضل علمه وعونه، وما بذله من جُهد ووقت ثمين وسعة صدر وأخلاق لا يُمكن أن أصفها كان لها عظيم الأثر في إعداد هذه الرسالة، فمهما تحدثت عن سيادته فلا يُمكن أن أوفيه حقه فلسيادته وافر الإحترام والتقدير وأدعوا الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للدكتورة/ أمل زكريا عامر**، لتفضلها بقبول المشاركة والإشراف على هذه الرسالة، ومهمها تحدثت عن سيادتها فلا يُمكن أن أوفيه حقه فهي نعم العالممة والمُعلمة فاتمنى لسيادتها كل خير في حياتها العلمية والعملية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للاستاذ الدكتور/ محمود عبدالحى** على الاشتراك في عضوية لجنة المناقشة وتقديم النصح والإرشاد لإتمام هذا البحث، كما اتقدم بخالص الشكر

والتقدير **للأستاذ الدكتور/صلاح وهيب عبد الغنى** استاذ الاقتصاد _عميد المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية على الاشتراك في عضوية لجنة المناقشة وتقديم النصح والإرشاد لإتمام هذا البحث، كما يُشيد الباحث بفضل كُل الاساتذة، وجميع أعضاء هيئة التدريس بمعهد التخطيط القومى لسابق فضلهم على الباحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والامتنان لكل موظفي وعمال معهد التخطيط القومى.
والله ولى التوفيق ،،،

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ
وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وجزي الله الجميع عني خير الجزاء

الباحث

إهداء

إلى من كان له الفضل بعد الله تعالى في وجودي
إلى من رباني صغيراً ، ورعاني شاباً ، وصاحبني كبيراً
إلى من أمرني الله تعالى أن أخفض له جناح الذل من الرحمة
إلى من فقدت بفقده أباً كريماً ، وأخاً ناصحاً ، ومُستشاراً مؤتمناً
إلى من سألت الله أن يرزقني بره في حياته ، وأنا الآن أسأله
تعالى أن يرزقني بره بعد وفاته .
.. إلى روح أبى الطاهرة
إلى من كنت أرتوي منها الحب والحنان
إلى رمز الحب وبلسم الشفاء
إلى القلب الناصع بالبياض
الى روح أُمى
إلى توأم روحي
أخي الغالي
إلى من هم اقرب اليّ من روحي
إلى من شاركوني حزن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري
اخواتي
إلى من أصبحت لي كل نساء العالم بعد أُمى ..زوجتى الحبيبة
إلى زهور حياتي أولادى وأولاد إخوتى الأحباء
إلى كُل من علمنى حرفاً
إلى مصر الغالية حفظها الله من كُل سوء
والى كُل من وقف بجوارى
حباً ووفاءً وعرفاناً بالجميل

الصفحة	فهرس المحتويات
١٣	الإطار العام للدراسة
١٣	مقدمة:
١٣	أهمية الدراسة:
١٣	مشكلة الدراسة
١٤	أهداف الدراسة
١٤	فرضيات الدراسة
١٤	منهجية الدراسة
١٥	النطاق الزمنى للدراسة
١٥	مراجعة الأدبيات
	الفصل الأول الإطار النظري والفكرى للسياسة المالية والسياسة النقدية
١٧	تمهيد:
١٨	المبحث الأول الإطار النظرى والفكرى للسياسة المالية والسياسة النقدية
١٨	[أولاً]: الإطار النظرى والفكرى للسياسة المالية
١٨	مفهوم السياسة المالية
١٩	تطور المدارس الفكرية فى السياسة المالية
٢٩	[ثانياً]: الإطار النظرى والفكرى للسياسة النقدية
٣٠	مفهوم السياسة النقدية
٣٠	تطور المدارس الفكرية فى السياسة النقدية
٣٤	أهداف السياسة النقدية
٣٦	أدوات السياسة النقدية
٤١	المبحث الثانى العلاقة بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية
٤١	أساس العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية
٤٢	مفهوم العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية
٤٣	التأثير المتبادل بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية
٤٥	تأثير السياسة النقدية على السياسة المالية

الصفحة	تابع فهرس المحتويات
٤٧	المبحث الثالث الإطار النظري والفكرى للاستقرار المالي
٤٧	أولاً: الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام الداخلى
٤٧	١- المقصود بالاستقرار المالي
٤٨	٢- شروط تحقيق الاستقرار المالي
٤٨	٣- مؤشرات الاستقرار المالي
٥١	٤- القواعد المالية المُتبعة لتحقيق الاستقرار المالي
٥٢	ثانياً: الاستقرار المالي بالنسبة للدين العام الخارجى
٥٣	١- شروط الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجى
٥٤	٢- مداخل الاستدلال على مدى وجود استقرار مالى بالنسبة للدين الخارجى
٥٤	٣- مؤشر الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجى
	الفصل الثانى تطور الموازنة العامة للدولة فى مصر ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠
٥٦	تمهيد:
٥٨	المبحث الأول تطور عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠
٥٩	أولاً: تطور عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠
٦٢	ثانياً: تطور النفقات العامة للدولة في مصر ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠
٧٤	ثالثاً: تطور الإيرادات العامة للدولة في مصر ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠
٨٣	المبحث الثانى مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة فى مصر ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠

الصفحة	تابع فهرس المحتويات
٩٩	الفصل الثالث تطور الدين العام فى مصر وأثره على الاستقرار المالى
٩٩	تمهيد:
١٠٠	المبحث الأول تطور الدين العام فى مصر ٢٠٠١/٢٠٠٠ _ ٢٠١٣/٢٠١٢
١٠٠	أولاً: تطور الدين العام الداخلى فى مصر ٢٠٠١/٢٠٠٠ _ ٢٠١٣/٢٠١٢
١٠٥	ثانياً: تطور الدين العام الخارجى فى مصر ٢٠٠١/٢٠٠٠ _ ٢٠١٣/٢٠١٢
١٠٩	ثالثاً: العلاقة بين كل من الدين العام الداخلى والدين العام الخارجى
	المبحث الثانى قياس الاستقرار المالى فى مصر خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ _ ٢٠١٣/٢٠١٢
١١٠	أولاً: الاستقرار المالى بالنسبة للدين العام الداخلى
١١٠	١- مدى توافر شروط تحقيق الاستقرار المالى فى مصر.
١١٧	٢- قياس مؤشرات الاستقرار المالى فى مصر ٢٠٠١/٢٠٠٠ _ ٢٠١٢/٢٠١٣
١٢٢	ثانياً: الاستقرار المالى بالنسبة للدين العام الخارجى
١٢٥	ثالثاً: تقييم دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار المالى فى مصر
	١- ملامح السياسة المالية المصرية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠ _ ٢٠١٢/٢٠١٣
١٢٦	٢- تقييم دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار المالى فى مصر
١٢٦	نتائج الدراسة
١٢٨	توصيات الدراسة
١٣٢	المراجع العلمية
١٣٧	ملحق جداول الدراسة
١٤٦	ملخصات الدراسة
١٥٥	ملخص الدراسة باللغة العربية
١٥٨	مستخلص الدراسة باللغة العربية
1	مستخلص الدراسة باللغة الانجليزية
5	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

م	فهرس الجداول	الصفحة
١-٢	تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٠
٢-٢	معدل نمو النفقات الكلية والإيرادات الكلية خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٢
٣-٢	تطور الدعم خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٦٥
٤-٢	هيكل الانفاق العام خلال ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٣
٥-٢	تطور أهم بنود الإيرادات العامة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٨١
٦-٢	تطور هيكل توزيع إيرادات ضرائب الدخل خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠١٣/٢٠١٢	٨٢
٧-٢	تطور النقد المصدر والمتداول والتضخم ومعدل الدولة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٥
٨-٢	نسب التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٧
٩-٢	تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من صناديق التأمينات خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٩
١٠-٢	تطور إصدارات أدون الخزنة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٣

م	فهرس الجداول	الصفحة
١١-٢	مُزاحمة القطاع الحكومى للقطاع الخاص خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٦
١٢-٢	الارصدة القائمة من حجم الودائع وأذون الخزانة ونسبة أذون الخزانة من حجم الودائع خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٧
١-٣	تطور الدين العام المحلى خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٢
٢-٣	تطور خدمة الدين الداخلى خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٤
٣-٣	تطور إجمالى الدين العام الخارجى خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٦
٤-٣	أعباء خدمة الدين الخارجى خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٨
٥-٣	معدل نمو الدين العام المحلى ومُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٢
٦-٣	الفجوة بين الإيرادات والنققات الكُلية خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	١١٦
٧-٣	نتائج تطبيق مؤشر الفائض (العجز) الأولى خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠ من	١٢١
٨-٣	نسبة صافى ميزان المدفوعات الكُلى وخدمة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢_٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢٤

م	فهرس الأشكال	الصفحة
١-٢	تطور الأجور وتعويضات العاملين بالدولة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.	٦٨
٢-٢	تطور حجم الفوائد المدفوعة على الدين العام خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.	٧٠
٣-٢	مُتوسط نسب توزيع كُل بند من الإيرادات العامة الى الإيرادات الكُلية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣	٨٠
١-٣	مُتوسط معدل نمو الدين الداخلي ومُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.	١١٣
٢-٣	معدل نمو الدين الداخلي ومُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.	١١٤
٣-٣	الاتجاه العام لسلسلة الإيرادات والاستخدامات الكُلية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.	١١٧
٤-٣	نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الكُلية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣	١١٨
٥-٣	نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.	١٢٠
٦-٣	نتيجة مؤشر الفائض (العجز) الأولى خلال ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣	١٢٢
٧-٣	نتيجة مؤشر مدى استقرار الدين الخارجى عن مُتوسط الفترة خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢-٢٠١٣	١٢٣
٨-٣	نتيجة مؤشر مدى استقرار الدين الخارجى خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٢/٢٠١٣.	١٢٥

م	فهرس ملحق الجداول	الصفحة
١	البنود التفصيلية للموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠١٢-٢٠١٣.	١٤٦
٢	توزيع مخصصات الدعم بين القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٢-٢٠١٣.	١٤٧
٣	نسب توزيع مخصصات الدعم بين قطاعات الاقتصاد القومي خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠١٢-٢٠١٣.	١٤٨
٤	تطور الحصيلة الضريبية خلال ٢٠٠١/٢٠١٢-٢٠١٣.	١٤٩
٥	مؤشرات الدين العام المحلي خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠١٢-٢٠١٣.	١٥١
٦	مؤشر فجوة الايرادات الكلية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠١٢-٢٠١٣.	١٥٣
٧	مؤشر فجوة الايرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠١٢-٢٠١٣.	١٥٤

الإطار العام للدراسة

■ أولاً: مقدمة.

تُعد السياسة المالية في مصر إحدى أهم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لوجود ارتباط قوى بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية، فلا بُد وأن يتمشى حجم العجز في الموازنة العامة للدولة في مصر مع الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل معدل النمو والتضخم والدين العام الداخلى والخارجى وزيادة أعبائها خاصة في ظل التزايد المستمر لهذا الدين والمُرتبط بدون شك بتزايد عجز الموازنة العامة للدولة، فإذا لم تكن هذه الروابط واضحة فإن مقاييس الأداء المالى مثل عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلى الاجمالى أو نسبة الدين العام المحلى أو الخارجى إلى الإيرادات العامة للدولة قد لا تُعطى صورة واضحة وصحيحة عن المستوى الملائم لعجز الموازنة العامة للدولة وعن التعديل المالى اللازم لتحقيق الاستقرار المالى في مصر.

■ ثانياً: أهمية الدراسة.

تهتم هذه الدراسة بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر من خلال أدوات السياسة المالية المختلفة (الإيرادات والنفقات العامة للدولة) وإدارة الدين العام الداخلى والخارجى، ومن ثم تعظيم الآثار الايجابية الناجمة عن إدارة الدين العام وتخفيض الآثار السلبية الناجمة عن هذه الادارة، مع إعطاء تقييم لدور السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في مصر وتقييم وضع الاستقرار المالي في مصر.

■ ثالثاً: مشكلة الدراسة.

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الدولة في احتياج مستمر لتغطية نفقاتها العامة، إلا أن إيراداتها العامة قد لا تكفى لتغطية نفقاتها مما يعنى وجود عجز بالموازنة العامة للدولة، ولذلك تلجأ الدولة إلى الاستدانة سواء من الداخل أو من الخارج وهو ما يُطلق عليه الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي)، وفى ظل الحاجة المتزايدة إلى مصادر لتمويل العجز لا بُد من الاجابة على الأسئلة التالية: